جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الماستر
تخصص قانون أعمال

ملخـــص لمجموعـة محاضرات على الخط موجهة لطلبـــة السنـة الأولـى ماستـر قانـون أعمال

الأستاذة كريمة أمزيان

المعامل: 01

مقياس الوقاية من الفساد ومكافحته

الرصيد: 01

السداسي الثاني

الموسم الجامعي 2024/2023

cours en ligne Univ-Eltarf

المحاضرة رقم (12): التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد لمواجهة الفساد

تطور الجهود الدولية والإقليمية في مكافحة الفساد

تابع../..

- البنك الدولي

تبنى البنك الدولي منذ عام 1996 خطة لمساعدة الدول في مواجهة الفساد ومحاصرته، تتضمن ثلاثة عناصر تتمثل في تشخيص ظاهرة الفساد وأسبابها وعواقبها والثاني إدخال إصلاحات على أنظمة الدولة من النواحي التشريعية والإدارية والاقتصادية وثالثا إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام في مكافحة الفساد.

ويرى البنك أنه لا يمكن تحقيق الأهداف السابقة إلا من خلال إتباع الإستراتيجية التالية مساندة حسن نظام الإدارة العامة وتدابير مكافحة الفساد على الصعيد المحلي، ومنع الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من قبل البنك.

كما يقدم العون للدول الأعضاء بالخبرات إذا ما طلبت المساعدة في حربها على الفساد، وأخذ مسألة الفساد بعين الاعتبار في خطط التنمية التي يضعها البنك بشأن الدول الأعضاء، ومساندة وتقديم العون والدعم لكل الجهود الدولية لمحاربة الفساد.

5- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCED

وهي منظمة دولية اضطلعت بدور قيادي من الناحية الدولية في نطاق مكافحة الرشوة والفساد منذ عام 1989، وتتركز أهم الجهود التي قامت بها في المجالات التالية:

- **الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية**: حيث أصدرت ما يعرف بـــ**"توصيات العام 1994 بشأن الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية"**حيث دعت الدول الأعضاء إلى تحديد معايير فاعلة لمحاربة رشوة الموظفين الرسمين الأجانب وقد تم مراجعة التوصيات السابقة سنة 1997.

- **الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات**: حيث أصدرت المنظمة في ماي 1996 **"التوصيات الخاصة بمكافحة الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات"** والتي تدعوا إلى اعتماد مجموعة من التدابير لمنع الممارسات الفاسدة في المشتريات التي يتم تمويلها بمساعدات خارجية.

cours en ligne/univ-Batna

6- الجهود الأوربية لمكافحة الفساد

إن الدول الأوربية كانت السباقة في دق ناقوس الفساد مبكرا، إذ بدأت الجهود بإصدار توصيات صادرة عن مؤتمر وزراء العدل الأوربيين المنعقد في دورته 19 بمالطا وتم تأكيدها في الدورتين 21 و22 واستجابة لتلك التوصيات تم وضع برنامجا لمكافحة الفساد من طرف وزراء العدل الأوربيين.

كما أوصى رؤساء دول وحكومات مجلس أوربا بوضع أجهزة قانونية دولية لمحاربة الفساد ويعتبر القرار رقم 24/97 المتخذ من طرف اللجنة الوزارية نقطة تحول هامة في مكافحة الفساد على الصعيد الأوربي، حيث تضمن المبادئ العشرين التي ينبغي التقيد بها لمكافحة الفساد.

غير أن أهم الجهود الأوربية على الإطلاق في هذا المجال هو إصدار اللجنة الوزارية لمجلس أوربا للاتفاقيتين المشهورتين الأولى هي **الاتفاقية الجنائية حول الفساد** الموقعة بستراسبوغ في1999/01/27 والتي دخلت حيز التنفيذ في 2002/01/07 وكذا البرتوكول الإضافي الملحق بها والموقع أيضا بستراسبوغ في 2003/05/15 ودخل حيز التطبيق في 2005/02/01.

أما الثانية فهي **الاتفاقية المدنية حول الفساد** الموقعة بستراسبوغ في 1999/11/04 ودخلت حيز التنفيذ في 2003/11/01.

والجدير بالإشارة في هذا المجال أن الاتحاد الأوربي كان سباقا في مكافحة الفساد والتصدي له مقارنة بمجلس أوربا، وأهم انجازاته نذكر **اتفاقية الاتحاد الأوربي بشأن حماية المصالح المالية** والمعتمدة من مجلس الاتحاد الأوربي قي 26 جويلية 1996.

هذا بالإضافة إلى اتفاقية **مكافحة الفساد بين موظفي الجماعات الأوربية أو موظفي الأعضاء في الاتحاد الأوربي** التي اعتمدها مجلس الإتحاد الأوربي 26 ماي1997.

7- منظمة الدول الأمريكية

لقد أدركت منظمة الدول الأمريكية مبكرا خطورة ظاهرة الفساد وتصدت لها بإبرام **الاتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد** في مارس 1996 ودخلت حيز النفاذ في 06 مارس 1997 وتدعو هذه الاتفاقية إلى تجريم الفساد المحلي والرشاوى الدولي.

كما تتضمن مجموعة من الإجراءات الوقائية من الفساد وكذا تعزيز وتيسير وتنظيم التعاون بين أطرافها وتبادل المعلومات والتحقيقات وتسليم المجرمين.

Cours en ligne/UMMTO

8- الاتفاقية الإفريقية للوقاية ومكافحة الفساد

نشير بداية أن هذه الجهود الإفريقية لمكافحة الفساد كانت بدايتها بواشنطن في 23 فيفري 1999عندما اجتمع التحالف العالمي من أجل إفريقيا لأجل مناقشة الأطر التعاونية لمكافحة الفساد والذي أختتم بإصدار مبادئ غير ملزمة لمكافحة الفساد (25 مبدأ) من قبل الأعضاء **الأحد عشر** في التحالف المذكور.

وكذا مجموعة التنمية الإفريقية الجنوبية ضد الفساد لسنة2001، والذي يشمل على إجراءات تبنتها الدول الأربع عشر في المجموعة المذكور؛ غير أن أهم انجاز للدول الإفريقية في مجال التصدي للفساد هي **اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد** من طرف رؤساء الدول وحكومات الاتحاد الإفريقي بمابوتو NIPAD في جويلية 2003.

وقد صادقت الجزائر على الاتفاقية في 2003/07/11 والتي تعد إطارا مرجعيا في مسيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمؤسساتية التي تشهدها الجزائر منذ سنوات بهدف إرساء وتدعيم دولة القانون.

9- الجهود العربية لمكافحة الفساد

إن أول الجهود العربية لمواجهة الفساد ترجع إلى اتفاقية التعاون العربية والخبرات التي أقرتها جامعة الدول العربية سنة1983، لتعزيز التعاون بين الدول العربية في تبادل المعلومات والخبرات والمساعدة القضائية في مجال مكافحة الفساد والرشوة.

وكذا الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي أقرت سنة 1995 لمكافحة الجريمة بين هذه الدول من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتسليم المجرمين، كما لعب مجلس وزراء الداخلية العرب دورا كبيرا في التصدي للفساد.

حيث عمل في العديد من اجتماعاته إلى التنبيه إلى أخطار الفساد وآثاره السلبية، وقد عقدت في هذا المجال عدة ملتقيات علمية متخصصة في مجال مكافحة الفساد بمختلف أشكاله، وأهم انجازاته نذكر: **مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد** والتي تتضمن 20 مادة وهي تتطابق إلى حد بعيد مع الاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكذا **مشروع القانون العربي النموذجي لمكافحة الفساد**، وأخيرا **المدونة العربية لقواعد سلوك الموظفين العموميين**.

وقد لعبت **المنظمة العربية للتنمية الإدارية** التابعة لجامعة الدول العربية أيضا دورا قياديا في مجال التصدي للفساد وهذا انطلاقا من دورها في المجال التنمية والإصلاح الإداريين وذلك بعقد عدة مؤتمرات علمية في هذا المجال.

Cours en ligne/univ-Batna

10- توصيات مبادئ العشرين في مجال مكافحة الفساد

أكد رؤساء الدول في قمة العشرين في **تورنتو** في جوان 2010، على أن الفساد يهدد سلامة الصفقات ويضعف المنافسة الشريفة ويسبب التواء في توزيع الموارد، وتهدم ثقة المواطنين وتضعف دولة القانون.

كما أنها تشكل معوقا خطيرا للنمو الاقتصادي والتطور، وقررت المجموعة إنشاء فريق عمل يقدم اقتراحات لإقرار مخطط عمل للوقاية ضد الفساد، وتم ذلك في قمة العشرين في سيول في 11 و12 نوفمبر 2010.

ويحتوي مخطط العمل على تسع مجالات حيوية مؤكدا على التالي:

- وجوب المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أقرب الآجال.
- تقوية الجهود لمكافحة تبييض الموال.
- تدعيم التعاون الدولي بتفعيل التدابير المنصوص غليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتعهد بتوقيع اتفاقيات الأبعاد والتسليم.
- استرجاع العائدات المحولة وذلك بوضع شبكات وهيئات متخصصة ونقاط التقاء مكلفة بطلبات التسليم.
- استرجاع العائدات المحولة وذلك بوضع شبكات وهيئات متخصصة ونقاط التقاء مكلفة بالطلبات القضائية وتطوير الخبرة في مجال استرجاع العائدات المحولة من طرف هيئة أو وكالة متخصصة.
- تطوير مبادئ مشتركة في مجال رفض دخول وإقامة الموظفين العموميين الفاسدين.
- تدعيم استقلالية وفعالية هيئات مكافحة الفساد.
- ترقية النزاهة في القطاع العام بما في ذلك تسيير النفقات العمومية.
- مشاركة أقوى للقطاع الخاص لترقية المبادرات في القطاعات الأكثر عرضة للفساد.

إن النصوص الكثيرة تبين إصرار المجموعة الدولية لتطوير الوسائل القانونية لمكافحة الفساد الداخلي والخارجي وانضمام الدول إلى الاتفاقيات الدولية دليل على إرادتها اعتمادها في تشريعاتها الداخلية وذلك بردع أفعال الفساد.

- التزام الدول بتجريم الفساد الوطني والدولي.
- اتخاذ إجراءات للوقاية من الفساد.
- ضمان استقلالية الأشخاص المكلفين بالتحقيق وتسليط العقوبات.
- السماح بالحجز ومصادرة عائدات الفساد.

cours en ligne/ univ-Batna

– ضمان مساهمة التشريع الفرنسي والسلطات المكلفة بتطبيقه في مكافحة الفساد بطريقة فعالة ومنسقة.

– وضع إجراءات خاصة بالتحقق من صحة نشاطات الإدارات العمومية والقطاع العام.

– تعزيز وضع مدونات سلوك خاصة بالموظفين العموميين.

– تعزيز اتفاقية في إجراءات الصفقات العمومية وتدعيم التعاون الدولي.

انتهى في: 2024/05/09

أ/ كريمـــة أمزيـــان

../.. يتبـــــع

cours en ligne/univ-Eltarf